

منتدى تريسميد 3 المنعقد في عمّان بالأردن يومي 30 يونيو/حزيران و 1 يوليو/تموز 2009

خلاصات ومقترحات

مقدمة

احتضن هذا المنتدى ممثلين عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية لكل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ولبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين من كل من مصر والأردن والمفوضية الأوروبية والمنبر الأوروبي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسة الأوروبية للتكوين في تورينو ومكتبة الإسكندرية ومعهد ريال إينستيتوتو إيلكانو وجامعة أنتونيو دي نبريخا بالإضافة الى خبراء كبار من المجال الأكاديمي والبحثي.

وقد سعى المنتدى إلى تحديد الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين فضلا عن تأمين تبادل التجارب والمعارف المرتبطة بالحوار الاجتماعي المُأسس في المنطقة الأورو-متوسطة (الاتحاد الاوروي-المشرق).

وقد عكف هذا اللقاء على بحث دور منظمات المجتمع المدني وكيفية تمكينها، علاوة على التعاون الإقليمي والحوار الثقافي البيئي.

كما تطرق المنتدى إلى السياسات النشيطة بشأن المجموعات المعرضة لخطر الإقصاء مثل العاطلين عن العمل لمدة طويلة والنساء والشباب والكبار في السن وذوي الحاجات، وكيفية السعي إلى الحلول انطلاقا من ممارسة الحكم الرشيد والشفافية وإقامة مؤسسات مستقرة وفعالة فضلا عن التعليم والتكوين المهني.

وقد تم بحث الاستراتيجية الأوروبية لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بالعمل.

وقد تم التطرق لهذه المواضيع حرصا على التعرف على مختلف أوجه الواقع في ضفتي حوض المتوسط.

ومن بين أهداف مشروع "تريسميد" التي ينبغي أن تخرج معززة من هذا اللقاء المساهمة في إدراج وتمكين المخاطبين والمنظمات الاجتماعية في عمليات المشاركة وبناء الحوار الاجتماعي المُأسس.

وحتى تكون المجالس الاقتصادية والاجتماعية نافعة ينبغي تقديم الدعم والوسائل الضرورية لمنظمات المجتمع المدني، مع الحرص على استقلاليتها وقدرتها على إعداد تقارير في المجالات الاجتماعية-الاقتصادية المرتبطة برفاه الأشخاص.

وقد أخذت كافة المداخلات التي شهدتها المنتدى، في اعتبارها الأزمة الاقتصادية الراهنة وعواقبها السلبية على المنطقة وشعوبها والتي تتجلى في تفاقم البطالة والتراجع المحتمل للسياسات الاجتماعية.

أهم الخلاصات

المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة:

ينبغي للمجالس الاقتصادية والاجتماعية أن تمثل أدوات ناجعة تصوغ التشخيصات والمقترحات إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بالعمل التي تطال مجتمعاتها.

كما يجب على المجالس الاقتصادية وهي التي تضم في تشكيلتها منظمات المجتمع المدني، ولاسيما في فترة مثل التي نمر بها والتي تتسم بأزمة مالية واقتصادية خطيرة على الصعيد العالمي، وما تترتب عنه من عواقب وخيمة وبشكل خاص على العمل، أن تحرز الالتزام ببلورة تلك المشاركة الديمقراطية، من خلال تحفيزها للمبادرات التي تسهم في تطبيق الإجراءات الكفيلة بتجاوز هذا الوضع الخطير، مع الأخذ بعين الاعتبار دائما البعد الاجتماعي لتلك المقترحات.

فلا يجدر بالديمقراطية أن تقتصر على ممارسة حق التصويت كل أربع سنوات، حيث ان الحوار الاجتماعي المُأسس يمثل نموذجا للمشاركة سواء على صعيد صياغة الآراء والمقترحات حول استشارات تطلبها السلطات العمومية أو بوصفه ممارسة للحوار الدائم بهدف إحراز الإجماع على المقترحات.

وبإمكان المجالس الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المشرق والاتحاد الأوروبي ان تضطلع بدور أهم في مكافحة الفساد وصياغة قوانين ذات طابع اجتماعي علاوة على مكافحة سوء المعاملة الاجتماعية وتقديم المشورة للبرلمانات الوطنية من أجل إعداد قوانين في المجالات التي تتطلب تدخل الخبراء.

كما أن رهان "الاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط" يمثل تقريبا أكبر بين الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المندرجة في السياسة الأوروبية للحوار.

دور وتمكين منظمات المجتمع المدني والتعاون الاقليمي

إن دور منظمات المجتمع المدني وتمكينها يمثل أمرا حيويا بالنسبة للوظيفة التي تقوم بها على صعيد تمثيل مختلف المصالح المشروعة الموجودة في مجتمعاتنا والتوفيق بينها.

وينبغي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني بمجمله، أن ينخرطوا في الديمقراطية التشاركية ويتزودوا بالاعتراف والتمكين الضروريين لاكتساب القدرة على التأثير في عمليات اتخاذ القرار من طرف السلطات العمومية التي يعود إليها اتخاذ قرارات السياسة والحكم.

كما يجب مد جسور التعاون ما بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني المنتظم في بلدان المشرق العربي، لفائدة استحداث ثقافة السلام والتقدم والمشاركة وذلك بهدف تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن تبادل الممارسات الجيدة والتجارب يسهم بشكل حيوي في التعارف المتبادل وتقريب الإرادات والثقافات فضلا عن إزالة الحواجز الثقافية.

الحوار الثقافي البيني

ينبغي للحوار الثقافي البيني أن يكفل مد الجسور بين شعوبنا حيث يستند ذلك الى الاعتراف المتبادل بالهويات والثقافات والديانات، وإلى الانسجام مع القيم الكونية وتنوع الثقافات الموجودة، واتخاذ اجراءات تنشد تصحيح الميز الذي قد يطال الافراد والجماعات بهدف تقليص عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

سياسات العمل النشيطة لفائدة المجموعات المهددة بالإقصاء

إن المساواة في الحقوق بالنسبة للنساء لن تكون واقعا ملموسا إلا إذا تمكن من التمتع بالمساواة بشأن ولوج الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتمثيل فيها.

من الضروري إحداث تغيير في المدارس ومراكز التكوين والجامعات بمنظور الثقافة البيئية، وتغيير النماذج وتبني معايير المساواة وجودة العرض التكويني.

كما ينبغي للسياسات العمومية أن تتحلّى بالفعالية والنجاعة لكي يتسنى لها استحداث مناصب عمل ذات جودة وتلبية احتياجات العمل لدى المجموعات الأكثر هشاشة مثل النساء والشباب والمهاجرين.

والمطلوب في السياسات العمومية ان تشجع نظاما انتاجيا تنافسيا وتزود الأشخاص بعرض تكويني يلبي احتياجات سوق العمل فضلا عن طموحاتهم المهنية وذلك بواسطة قنوات يسهل الوصول اليها، تخوّل الدخول إلى سوق العمل والاستمرار فيه من خلال التكوين المتواصل، سواء على صعيد المرحلة الابتدائية من مسيرة العمل أو على مدى المسيرة المهنية بمجملها.

ومن أجل ذلك لا بد من تحفيز حب المعرفة لدى الشباب من أجل تقليص الهدر المدرسي إلى غاية القضاء عليه وتبني نظام تعليمي يلبي احتياجات النظام الانتاجي.

حيث أن التعليم والتكوين المهني للأشخاص يمثلان أحسن مورد لتنمية المجتمعات.

البحث عن الحلول

مشاركة أكبر-. ينبغي أن تكون المشاركة واسعة النطاق لأن المواطنين ليسوا فقط المستفيدين من "الاتحاد من أجل المتوسط" لكنهم هم الفاعلون أيضا في العملية الأورو-متوسطة، حيث أن النجاح النهائي لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط سيتوقف في نهاية المطاف على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشيطة للقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد يُقترح أن تخصص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية خلال قمة أروميد للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، جلسة تعكف على دور الشباب في عملية بناء الحوار الاجتماعي.

تعليم ومعرفة أكبر-. يعتبر التكوين المستمر مفتاح استراتيجية التكوين المهني حيث يمثل أداة أساسية في سياسات العمل النشيطة.

ويجب أن نركز في الوقت الراهن على القطاعات التي تعاني أكثر من عدم الاستقرار والهشاشة ومواصلة العمل في المجالات التي برهنت على حصانة أكبر.

وخلال السعي وراء الحلول تتجلى المعرفة كعامل مؤثر على تنمية مشتركة تستند إلى اشكال جديدة من المنافسة وإلى مجتمع معرفي مستدام.

إقامة علاقات التعاون-. وقد برزت خلال هذا اللقاء عروض تهدف إلى تحفيز العلاقات الثنائية بين بعض البلدان (اسبانيا وايطاليا) وبين منظمات من مختلف البلدان (المستهلكون).

وتعتبر هذه النشاطات حيوية من أجل تعزيز الروابط بين منظمات شمالي وجنوبي المتوسط، في المجالات المشتركة التي تمثل تحديات يومية لمواجهة المستقبل القريب، وذلك بناء على الاحترام المتبادل والتماسك الاجتماعي.

ومن المطلوب لمنهجية التعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية القائمة والأخرى التي في طور التشكيل فضلا عن سائر المخاطبين والفاعلين المشاركين في نوع الحوار الاجتماعي الذي نحتاج إليه، أن تتسم بالتفاعل الخلاق وتحفيز الثقة المتبادلة وروح التعاون واستحداث تحالفات تقاطعية للمصالح في ما بينها.

مشاركة المرأة- يجب اعتبار تحفيز المرأة كهدف أولوي، من خلال تمكينها على كافة أصعدة الحياة، بما في ذلك مشاركة النساء في تشكيلات تمثيلية المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جسّد الأردن خطوة هامة جدا في هذا الصدد، لدى بلورته لحضور النساء من خلال القانون التأسيسي لمجلسه الاقتصادي والاجتماعي.

نموذج جديد- إننا بحاجة إلى تغيير النموذج والمنظور، وبإمكان المجالس الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب دور الوسيط في هذا التغيير، حيث أنها ستسهم بالتقاطعية التي لا غنى عنها من أجل معالجة ناجعة للاحتياجات والتحديات المتعددة التي تعرفها المنطقة والتي تم التطرق إليها.

وقد برهنت المجالس الاقتصادية والاجتماعية على قدرتها على توليد الأمل حيال تعزيز المجالات الملائمة للحوار الاجتماعي الذي يكفل تحرر وتمكين الفاعلين الاجتماعيين والمجتمعات المدنية في المنطقة.

جسور لتعزيز الحوار الاجتماعي الأورو-متوسطي- وقد أبرز المنتدى الامكانية الايجابية المتوفرة في الوقت الراهن في منطقة المشرق وفي باقي البلدان الأورو-متوسطية الممتلة، بشأن تعزيز مد الجسور الرامية الى تحسين الحوار الاجتماعي في المنطقة.

واعتبر المشاركون أن هذا اللقاء مثل نقطة انطلاق وأنها مفتاح تحقيق الأهداف المقترحة ضمن هذه الخلاصات يمكن في مواصلة الحوار الذي انطلق هنا سعيا إلى ايجاد معادلات أكثر ملاءمة للمحافظة على تعاون مستمر وخلق يستند الى الاحترام المتبادل ويتكيف مع التحديات والمهام التي تم التطرق إليها.

المقترحات

يُتّرح على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية تخصيص جلسة عمل للشباب ودورهم في بناء الحوار الاجتماعي للفترة الراهنة والمقبلة، خلال قمة أروميد للمجالس الاقتصادية والمؤسسات (المزمع عقدها في الإسكندرية، أكتوبر/تشرين الثاني 2009).

تشكيل مجموعة صغيرة من الخبراء (تحت إشراف مجلس اقتصادي واجتماعي من المشرق يتعاون مع مجلس نظير له من الاتحاد الأوروبي أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية)، يتم تعيينهما من طرف المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة من أجل إعداد موجز عن "فكرة المتوسط" بشكل يجسّد وثيقة علمية حول معرفة من نحن وما يمكننا أن نكون في المستقبل، فضلا عن تقارباتنا وتنوعنا والواقع والصور النمطية.

تشجيع العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف أو أن تكون تحت مظلة الاتحاد الأوروبي من أجل تحفيز التعاون أو المساعدات الفنية بين مختلف المجالس الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسات المماثلة في الضفتين. وفي هذا السياق بالامكان حشد دعم المنظمات والمؤسسات التي تنشط في تشجيع العلاقات بين أوروبا والبلدان العربية بناء على مضامين علمية أو من خلال إشاعة التجارب الحسنة في وسائل الإعلام.

تعيين ممثل عن منطقة المشرق لكي ينضم إلى لجنة قيادة مشروع تريميد 3 الذي تشارك فيه المجالس الاقتصادية لكل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والجزائر. وسيحظى هذا الممثل باجماع كل من مصر وسورية والاردن ولبنان.

وستتكفل هذه اللجنة بالحفاظ على حيوية المشروع طيلة مدة سريانه فضلا عن إعداد المؤتمر النهائي الذي سينعقد في أواخر النصف الأول من سنة 2010.

تشجيع شبكة عمل تؤمن الاتصال بين مختلف جمعيات المستهلكين. وفي هذا الصدد من الممكن اعتماد مرجعية الأداة التي أعدها مشروع تريمسيد 3 المسماة "ملاحة الحوار الاجتماعي المؤسساتي في المنطقة الاورو-متوسطية". ويتم ارفاقها كملحق.

شكر

يعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاسبانيا عن شكره الصادق عن الحفاوة والرعاية التي خصته بها وزارة العمل في الأردن، البلد الذي استضاف هذا المنتدى، ولتعاونها النشط. كما يود توجيه شكره الجزيل إلى كافة ممثلي المنظمات الذين شاركوا علاوة على الخبراء والمهنيين الذين ساهموا في عقد هذا اللقاء في إطار مشروع تريمسيد 3.

وحرر في عمّان بتاريخ 1 يوليوز/تموز 2009.